



في الثالث من شهر يوليو الجاري؛ دخلت ناقلات جند روسية مدرعة على متنها 150 جندي إلى قاعدة تقع على مشارف مدينة عفرين لدعم هجوم تركي متوقع على ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية.

ويتحدث المسؤولون الأتراك والروس صراحة عن احتمال شن عملية مشتركة ضد الوحدات الكردية في عفرين، وذلك بالتزامن مع إعلان فصائل الجيش الحر تحضير قوة قوامها 20 ألف مقاتل للسيطرة على تل رفعت ومطارها ومن ثم الشروع في حصار عفرين، وتطهير: "كل المنطقة حتى الحدود التركية من الوحدات الكردية".

وكان موقع "جينز" الدفاعي قد تحدث (28 يونيو 2017) عن قيام الأتراك بإرسال أسلحة ثقيلة من ضمنها مدافع "هويتزر فيرتينا-155" وعربات "أيه سي في-15" إلى منطقة اعزاز، حيث تعمل أنقرة على إنشاء مقر قيادة تركي في اعزاز ومارع بالقرب من تل رفعت الخاضعة للميليشيات الكردية.

وتؤكد المعطيات السياسية والعسكرية المتسارعة على الأرض أن الجيش التركي ينوي إطلاق عملية عسكرية واسعة بالتعاون مع فصائل الجيش الحر لطرد مسلحي الوحدات الكردية من مدينة عفرين شمالي سوريا، حيث أكد الجيش التركي استكمال استعداداته للقيام بالعملية.

ونقلت صحيفة روسية عن الرئيس التركي قوله: "نحن على استعداد تام للعمل العسكري لدى شعورنا بأدنى خطر قد يهدد بلادنا"، وأضاف: "تشهد سوريا في الوقت الراهن عمليات سلبية، وإذا تمخض عن هذه العمليات أي خطر يهدد أمن حدودنا، سوف نرد كما فعلنا خلال عملية درع الفرات".

وشدد مجلس الأمن القومي التركي (17 يوليو 2017) على أن تركيا لن تسمح إطلاقاً بإقامة دولة إرهابية بالقرب من حدودها، مؤكداً قيام عدد من دول الحلفاء بإرسال أسلحة ومعدات إلى تنظيمي حزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية

الشعب الإرهابيين، لتصل بعدها هذه الأسلحة إلى تنظيم حزب العمال مما أثبت صحة التحذيرات التركية حول كون هذه التنظيمات تدرج تحت كيان إرهابي واحد مع اختلاف أسمائها، مع التأكيد أن تركيا لن تسمح بإقامة دولة إرهابية بالقرب من حدودها.

للاطلاع على التقرير كاملاً: [التقرير الاستراتيجي العدد 44](#)

إعداد: المرصد الاستراتيجي

المصادر: